

كلام العلماء في متن وإسناد الحديث القدسي في التردد في قبض المؤمن

اعلم أن جهابذة المحدثين رحمهم الله انتقدوا بعض الألفاظ أو الروايات في أحاديث يسيرة في صحيح الإمام البخاري رحمه الله، وهي قليلة جداً، وكلامهم فيها يزيد المسلم يقيناً بصحة أحاديث صحيح البخاري؛ لأنَّ المحدثين لا يجاملون أحداً كائناً من كان.

وقد اجتهد كبار حفاظ الحديث في تتبع أحاديث صحيح البخاري ومسلم كلها حديثاً حديثاً، وتكلموا عن أبي عَليِّ عَليِّ حَفِيَّةٍ تَظَهَّرَ لهم في بعض طرق أحاديثهما، أو في لفظة واحدة، وإن كان الحديث صحيحاً محفوظاً من طريقٍ آخر، وكتاب الإمام الدارقطني رحمه الله الإلزامات والتتبع خير شاهدٍ على ذلك، فقد تتبع أحاديث الصحيحين، وتكلم على أدنى عَليِّ تَظَهَّرَ له، وإن كانت غير مؤثرة في صحة الحديث.

وكذلك فعل غير الدارقطني من علماء أهل الحديث النقاد؛ كابن عمار الشهيد، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني رحمهم الله.

وأكثر ما يُعلَّون الحديث بأنه روي من طريقٍ آخر موقوفاً أو مرسلأً، ولا يلزم من هذا تضعيفه مرفوعاً أو متصلأً؛ لأنَّ الراوي قد يروي الحديث مرفوعاً، ويرويه أحياناً موقوفاً على الصحابي ولا يرفعه، أو يرويه متصلأً ويرويه أحياناً مرسلأً، فإن كان مَنْ رَفَعَهُ أو وصله ثقة حافظاً؛ فلا جناح على البخاري أو مسلم في ذكر الرواية المرفوعة أو الموصولة عنه، والعبرة عند المحدثين في ترجيح المرفوع أو الموقوف أو الموصول أو المرسل بالقرائن.

ولا عتب على العلماء النقاد الذين يجمعون طرق الحديث ويرجحون ضعفه بعلم وإنصاف، وبمنهج علمي متين بحسب قواعد المحدثين في البحث والتحقيق، ويبقى قولهم ورأيهم ظنّاً كما هو رأي من يخالفهم؛ لأنَّ تعليل الأحاديث مبني على غلبة الظن كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري (١/٥٨٥): "تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال".

وأما من أراد أن يُشكِّك في حديثٍ في صحيح البخاري أو في غيره -مما صحَّ سندُه- فلا يقبل منه ذلك إلا إذا أتى بحجة بيّنة بحسب القواعد التي وضعها أهل الحديث رحمهم الله، فإنهم يجمعون طرق الحديث فيتبين لهم الصواب من الخطأ، وجمعهم للروايات يتبين لهم حال الرواة في الحفظ والإتقان، فمن

وافق أصحابه الذين يشاركونه في الرواية عن شيخهم؛ تبين لهم ضبطه وإتقانه، فإن خالفهم بالزيادة والنقصان والخطأ؛ تبين لهم ضعف حفظه، فإن أضاف إلى ذلك تفرُّده بروايات عن شيخهم الواحد ولم يذكرها غيره من طلاب ذلك الشيخ؛ تَبَيَّنَ لأهل الحديث كذب ذلك الراوي، أو اتهموه بالكذب، بحسب إكثاره من التفرّد، وبحسب مروياته ومخالفته لأقرانه الذين يروون عن شيخ واحد.

قال ابن الصلاح رحمه الله في كتابه علوم الحديث (ص: ١٩٤): "ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم".

ومن الأحاديث القليلة جدا التي تكلم عليها بعض العلماء وهي في صحيح البخاري هذا الحديث:

قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه (٦٥٠٢): "حدثني محمد بن عثمان بن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن الله قال: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته: كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته))."

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في كتابه جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٣٠، ٣٣١): "هو من غرائب الصحيح، تفرد به ابن كرامة عن خالد، ليس هو في مسند أحمد، مع أن خالد بن مخلد القوطاني تكلم فيه أحمد وغيره، وقالوا: له مناكير، وقد روي هذا الحديث من وجوه أخرى لا تخلو كلها من مقال".

وبيان ذلك أن هذا الحديث تفرد به خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن شريك بن أبي نمر، وخالد وشريك كلاهما فيه ضعف، وللحديث شواهد سيأتي ذكر ما فيها، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط رحمه الله في تحقيق صحيح ابن حبان (٢/ ٥٨) ناقلا كلامه عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ساق الإمام الذهبي في ترجمة خالد بن مخلد من ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٠ - ٦٤٢) بعد أن ذكر قول أحمد

فيه: له مناكير، وقول أبي حاتم: لا يحتج به، قال الذهبي: "ومما انفرد به ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن كرامة عنه، وذكر الحديث القدسي المروي عن أبي هريرة"، ثم قال الذهبي: "هذا حديث غريب جدا لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما انفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرج من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد، وقد اختلف في عطاء، فقليل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء بن يسار"، ونقل الحافظ في فتح الباري (١١ / ٣٤١) كلام الذهبي، وعلق عليه بقوله: "قلت: ليس هو في مسند أحمد جزما، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك، فشريك شيخ خالد فيه مقال أيضا، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص وقدم وأخر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها"، [قلت: لم يتفرد البخاري بإخراج حديث أبي هريرة كما قال الذهبي وتعقبه ابن حجر، فممن رواه غير البخاري: ابن حبان في صحيحه (٣٤٧) وأبو نعيم في حلية الأولياء (١ / ٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٣٩٥)، ولعل الحافظ الذهبي يريد لم يخرج غير البخاري من أصحاب الكتب الستة، والله أعلم].

ثم قال الأرنؤوط ومن معه من محققي صحيح ابن حبان نقلا عن ابن حجر: "ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أنه له أصلا:

منها عن عائشة أخرجه أحمد في الزهد، والبيهقي في الزهد من طريق عبد الواحد بن ميمون، عن عروة، عنها، وذكر ابن حبان وابن عدي، أنه تفرد به، وقد قال البخاري: إنه منكر الحديث، لكن أخرجه الطبراني من طريق يعقوب بن مجاهد، عن عروة، وقال: لم يروه عن عروة إلا يعقوب وعبد الواحد. ومنها عن أبي أمامة، أخرجه الطبراني والبيهقي في الزهد بسند ضعيف.

ومنها عن علي عند الإسماعيلي في مسند علي، [وسنده ضعيف كما قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢ / ٣٣٢) والحافظ في فتح الباري (١١ / ٣٤٢)].

وعن أنس أخرجه أبو يعلى، والبزار، والطبراني، وفي سنده ضعيف أيضا [كما أفاده ابن رجب في جامع العلوم (٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣) والحافظ في فتح الباري].

وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصرا وسنده حسن غريب [كما قال الحافظ في فتح الباري، وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦ / ١١٦) عن الطبراني، وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأوزاعي، وقال

ابن رجب: إسناده جيد، وهو غريب جداً كما في جامع العلوم (٢ / ٣٣٣).

وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٩) وأبو نعيم في الحلية (١ / ٥) مختصراً وسنده ضعيف. انتهى المراد ذكره من كلام الشيخ الأرنؤوط مما نقله عن فتح الباري، وأضفت بين معكوفتين بعض الزيادات من كلام الحفاظين ابن رجب وابن حجر.

وقال المحدث عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في كتابه الأنوار الكاشفة (ص: ١٩٤، ١٩٥): "هذا الخبر نظر فيه الذهبي في ترجمة خالد بن مخلد من الميزان وابن حجر في الفتح (١١ / ٩٢)؛ لأنه لم يرو عن أبي هريرة إلا بهذا السند الواحد: محمد بن عثمان ابن كرامة حدثنا خالد بن خلد حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة، ومثل هذا التفرد يريب في صحة الحديث، مع أن خالداً له مناكير، وشريكا فيه مقال. وقد جاء الحديث بأسانيد فيها ضعف من حديث علي ومعاذ وحذيفة وعائشة وابن عباس وأنس، فقد يكون وقع خطأ لخالد أو شريك، سمع المتن من بعض الأوجه الأخرى المروية عن علي أو غيره ممن سلف ذكره، وسمع حديثاً آخر بهذا السند، ثم التيسا عليه فغلط، روى هذا المتن بسند الحديث الآخر، فإن كان الواقع هكذا فلم يحدث أبو هريرة بهذا، وإلا فهو من جملة الأحاديث التي تحتاج ككثير من آيات القرآن إلى تفسير، وقد فسره أهل العلم بما تجده في الفتح وفي الأسماء والصفات، وقد أوماً البخاري إلى حاله فلم يخرجها إلا في باب التواضع من كتاب الرقاق".

وقال الدكتور أبو بكر كافي الجزائري في كتابه منهج الإمام البخاري (ص: ٢٣٣، ٢٣٤): "البخاري لما ترجح عنده صدق خالد بن مخلد القطواني أخرج له، فإن قيل: إنما يعرف صدقه وصحة حديثه بموافقة الثقات له، وخالد له مناكير، ومنها هذا الحديث الذي تفرد به ولم يتابعه عليه الثقات، فكيف يكون صحيحاً؟" ثم أجاب بما قاله المعلمي في كتابه التنكيل (١ / ٣٢١): "إن معرفة البخاري لصحة حديث الراوي من شيوخه لا تحصل بمجرد موافقة الثقات، وإنما تحصل بأحد أمرين: إما أن يكون الراوي ثقة ثبتاً فيعرف صحيح حديثه بتحديثه، وإما أن يكون صدوقاً يغلط ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطرق أخرى، كأن يكون له أصول جيدة، وكأن يكون غلطه خاص جهة معينة". قال أبو بكر كافي: "وخالد بن مخلد من شيوخ البخاري فهذا يقتضي معرفة حديثه وحاله عنده. فلما علم البخاري صدق خالد بن مخلد، ورأى أن هذا المتن الذي انفرد به ليس فيه شيء يخالف القرآن أو السنة المشهورة أو أصول الشريعة

ووجدت له شواهد وإن كانت ضعيفة ولكنها كثيرة يصلح منها نوع قوة مما يدل على أن للحديث أصلا لهذا كله صححه الإمام البخاري هذا الحديث. ويمكن القول أيضا: إن البخاري تساهل في رواية هذا الحديث لأنه في الرقاق وفضائل الأعمال وليس في أصول التحريم والتحليل، والله أعلم".

واعلم أن شواهد حديث أبي هريرة التي أشار إليها الحفاظ ابن رجب وابن حجر قد تدل على صحة أصل الحديث، لكن ليس في جميعها ذكر جملة التردد، وغالبها ضعيف الإسناد، فالشاهد الذي ذكره عن عائشة وفيه التردد، رواه أحمد في مسنده (٢٦١٩٣)، وفي إسناده مولى عروة عبد الواحد بن ميمون أبو حمزة، قال البخاري في التاريخ الكبير (٥٨ / ٦) ونقله عنه ابن عدي في الكامل (٥ / ١٩٣٩): منكر الحديث، وذكر له ابن عدي هذا الحديث وضعفه، أفاده محققو مسند أحمد (٤٣ / ٢٦٢)، وما ذكره محققو صحيح ابن حبان أنه قد تابعه يعقوب بن مجاهد عن عروة لا يفيد، فقد قال الحفاظ العلائي في جامع التحصيل (ص: ٣٠٤): يعقوب بن مجاهد أبو حمزة المدني القاص عن عروة عن عائشة رضي الله عنها حديث أم ملام، قال عبد العزيز النخشي: لا يعرف له سماع من عروة، وأفاد الحفاظ ابن رجب في جامع العلوم (٢ / ٣٣١ - ٣٣٢) وقوع وهم لمن قال: يعقوب بن مجاهد، وإنما هو عن عبد الواحد بن ميمون الذي تفرد به.

وحديث أبي أمامة سنده ضعيف، وليس فيه ذكر التردد، ولفظه كما في كتاب الزهد الكبير للبيهقي (٧٠٢): عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الله عز وجل يقول: ما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فأكون سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به وقلبه الذي يعقل به وإذا دعاني أجبتة، وإذا سألني أعطيته، وإذا استنصرني نصرته، وأحب ما تعبد به عبدي النصح لي)).

وحديث معاذ بن جبل في سنن ابن ماجه (٣٩٨٩) ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله وغير واحد من المحدثين، ولفظه: ((إن يسير الرياء شرك، وإن من عادى لله وليا، فقد بارز الله بالمحاربة، إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء، الذين إذا غابوا لم يفتقدوا، وإن حضروا لم يدعوا، ولم يعرفوا قلوبهم مصابيح الهدى، يخرجون من كل غبراء مظلمة))، وليس فيه ذكر التردد.

وزاد الشيخ نبيل البصرة في كتابه العظيم أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري (١١ / ١٣٥٩) هذا الشاهد مما لم يذكره الحفاظ ابن رجب وابن حجر: حديث ميمونة أخرجه أبو يعلى (٧٠٨٧) عن

العباس بن الوليد النرسي حدثنا يوسف بن خالد عن عمر بن إسحاق أنه سمع عطاء بن يسار يحدث عن ميمونة رفعتة: ((قال الله عز وجل: من آذى لي وليا فقد استحق محاربتي، وما تقرب إلي عبد بمثل أداء فرائضي، وإنه ليتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته، كنت رجليه التي يمشي بها، ويده التي يبطش بها، ولسانه الذي ينطق به، وقلبه الذي يعقل به. إن سألتني أعطيتته، وإن دعاني أحببته، وما ترددت عن شيء أنا فاعله كترددني عن موته، وذلك أنه يكرهه، وأنا أكره مساءته)). وأخرجه الكلاباذي في معاني الأخبار (ص ٤٤) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري ثنا يوسف بن خالد السمطي به. قال الهيثمي: وفيه يوسف بن خالد السمطي وهو كذاب، كما في المجمع (١٠ / ٢٧٠ - ٢٧١). وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف يوسف بن خالد السمطي، قال فيه ابن معين والبخاري وأبو داود وابن معمر: كذاب، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الأشياخ، ويقروها عليهم، لا تحل الرواية عنه، كما في الإتحاف (٢ / ٢٨).

فوائد تتعلق بالحديث:

قال الوزير ابن هبيرة رحمه الله في شرح الحديث في الإفصاح عن معاني الصحاح (٧ / ٣٠٦): "وأما قوله: (ما ترددت في شيء)، قيل فيه أوجه: إنه ترديد الله عز وجل الملائكة إلى عبده وتواريهم له عند قبض روحه؛ احتفالاً به وتعظيماً، كما رد الله الملائكة إلى إبراهيم وموسى ونبينا - صلى الله عليه وسلم" انتهى كلامه، ولم يذكر وجهها آخر.

وقد ذكر البيهقي رحمه الله في شرح التردد وجهين، قال في كتابه الأسماء والصفات (٢ / ٤٤٨، ٤٤٩): "قوله: (ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددني عن نفس المؤمن) فإنه أيضاً مثل، والتردد في صفة الله عز وجل غير جائز، والبداء عليه في الأمور غير سائغ، وتأويله على وجهين أحدهما: أن العبد قد يشرف في أيام عمره على المهالك مرات ذات عدد من داء يصيبه، وآفة تنزل به، فيدعو الله عز وجل فيشفيه منها، ويدفع مكروهاها عنه، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمراً ثم يبدو له في ذلك فيتركه ويعرض عنه، ولا بد له من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله، فإنه قد كتب الفناء على خلقه، واستأثر البقاء لنفسه، وهذا على معنى ما روي: «إن الدعاء يرد البلاء» والله أعلم. وفيه وجه آخر: وهو أن يكون معناه: ما رددت رسلي في شيء أنا فاعله ترديدي إياهم في نفس المؤمن، كما روي في قصة موسى وملك الموت صلوات الله عليهما، وما كان من لطمة عينه، وتردده عليه مرة بعد أخرى، وتحقيق المعنى في

الوجهين معا: عطف الله عز وجل على العبد، ولطفه به والله أعلم"، انتهى كلام البيهقي.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله كما في لقاء الباب المفتوح (رقم اللقاء: ٥٩): "إثبات التردد لله عز وجل على وجه الإطلاق لا يجوز؛ لأن الله تعالى ذكر التردد في هذه المسألة: (ما ترددت في شيء أنا فاعله كترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن) ، وليس هذا التردد من أجل الشك في المصلحة، ولا من أجل الشك في القدرة على فعل الشيء، بل هو من أجل الرحمة بهذا العبد المؤمن، ولهذا قال في نفس الحديث: (يكره الموت وأكره إساءته، ولا بد منه) ، وهذا لا يعني أن الله عز وجل موصوف بالتردد في قدرته أو في علمه، بخلاف الآدمي فهو إذا أراد أن يفعل الشيء يتردد؛ إما لشكه في نتائجه ومصالحته، وإما لشكه في قدرته عليه؛ أي: هل يقدر أو لا يقدر، أما الرب عز وجل فلا".

هذا، وقد أحسن الإمام النووي رحمه الله في الأربعين النووية حين ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحذف من آخره جملة التردد للإشكال في متنها وإسنادها، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب/ محمد بن علي بن جميل المطري